

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٣ شباط ١٩٣٣

عمان : الخميس في ٢٨ شوال ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي
الجلسة السادسة عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ١٣-٢-١٩٣٣

القرارات

صفحة

١٣٢

١٣٢

١٣٢

١٣٢

١٣٣

١٣٣

١٣٤

١٣٤

١٣٤

- تجديد انتخاب مساعدي الرئيس والسكرتير .
- مشروع ذيل لقانون الطوابع العثماني لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة .
- قرار موافقة المجلس على إحالته على اللجنة المالية .
- مشروع ملحق لقانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥ لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة له .
- قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين .
- مشروع قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة له .
- قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين .
- مشروع قانون تعديل قانون السكك الحديدية رقم (١) لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة له .
- قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين .

لجنة صفة العمل

الجلسة السادسة عشرة

للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة السادسة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٧ شوال سنة ١٣٥١ و١٣ شباط سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ونقيب عن الجلسة : صالح باشا العوران ، رفيق باشا المجالي ، حمد باشا بن جازي ، سلطي باشا الابراهيم ، ماجد باشا العدوان .

الرئيس - افتتح الجلسة : فانقرأ المشارع الواردة على ديوان المجلس .

عوده بك القسوس - الفت نظر فخامتكم الى ان المدة التي انتخب من اجلها مساعدي الرئاسة والسكرتيرية قد انتهت فأرجوا ان تأمروا باجراء الانتخاب مجدداً .

وبعد ان صفت الآراء احرز الاكثرية كل من الاعضاء الآتية اسماؤهم :

لمساعدة مقام الرئاسة :

١ - ناجي باشا العزام

٢ - حسين بك اليوسف

لمساعدة السكرتيرية :

١ - ادب بك الكايد

٢ - محمد باشا السعد

الرئيس - فليقرأ مشروع ذيل لقانون الطوائف العثماني لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة له .

« فقري » كما هو منشور في العدد (٣٧٤) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة كما يأتي :

الاسباب الموجبة

لسن مشروع ذيل قانون الطوائف العثماني

قد وضع هذا المشروع لاعفاء المعاملات التي تتعلق بشأن اخذ افادة الشهود بطريق الاستنابة . ان اصول الحكم بفلسطين تنص على عدم استيفاء اية رسوم عندما يقدم لها طلب بأخذ افادة بطريق الاستنابة ولهذا دوى من المستحسن بالمقابلة اعفاء المعاملات التي تتعلق بأخذ الافادة بطريق الاستنابة التي تقدم الى شرق الاردن من بلاد اخرى من الرسوم وقد وافقت وزارة المالية على ذلك .

« فقرر المجلس احواله على اللجنة المالية »

الرئيس - فليقرأ مشروع ملحق لقانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٢٥ لسنة ١٩٣٢ مع الاسباب الموجبة له :

« فقري » كما منشور كما في العدد (٣٧٤) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة له كما يأتي :

الاسباب الموجبة

وضع هذا المشروع بناء على قرار اصدره مؤتمر البلديات المنعقد في عمان بتاريخ ٢٢-١١-١٩٣١ يتضمن ما يلي :

« بما ان الطريقة المتبعة لدى البلديات في تنظيم اسناد لدى كاتب العدل على ملتزمي اقليم البلدية وكلائها بعد وقوع الاحالة القطعية من طريقة غير سهلة التطبيق ويصعب ان يتمكن الكفلاء من التمسك من تنظيم تلك الاسناد احياناً وعليه فالتا تقترح ان تعتبر قوائم الالتزام وما تشتمله من التواريخ كافية لان تكون بمثابة مستند رسمي بما اشتملته من الالتزامات والتعهدات على ان تسجل في دفتر مخصوص يقوم مقام سجل دائرة العدل . »

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٢ مع الاسباب الموجبة له .

« فقري » كما هو منشور في العدد (٣٧٣) والاسباب الموجبة له كما يأتي :

الاسباب الموجبة

لقانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٢

١ - حين الرجوع الى القانون الاساسي يرى ان المادة (٥٢) تشير الى (الطوائف الدينية المؤسسة بتنفيذ قوانين خاصة) وبظهر ان هذا يتضمن اصدار قانون خاص في حالة كل طائفة غير انه بالنظر للاعداد الصغيرة للطوائف الدينية غير المسلمة في شرق الاردن اعتقد ان الافضل ان يتناولها جميعها قانون واحد وقد تم ذلك . ويتناول هذا القانون تأسيس طوائف دينية ووظائفها وصلاحياتها فقط ولا يتناول الاصول او الرسوم او امور وراثية التي سيبحث فيها بقوانين خاصة .

٢ - ان هذه المادة ظاهرياً تنص وتصدق على الاصول الموجودة والموروث عن الاتراك وقد نظمت لتثبت اعترافاً ظاهرياً بالطوائف غير المسلمة المذكورة فيها من قبل حكومة شرق الاردن بتنفيذ احكام المادة (٥٢) من القانون الاساسي وتنص على الاعتراف باية طوائف غير مسلمة اخرى التي قد توجد بعد تنفيذ هذا القانون . ان الغرض من هذه المادة هو ان يترك تعيين رؤساء الطوائف ورؤساء المجالس والاعضاء الى الطوائف نفسها الا انها تعطي سمو الامير في المجلس حقاً فعالاً في رفض تعيين اي شخص قد يكون لأي سبب غير مرغوب فيه من قبل حكومة شرق الاردن .

٤ - تعيد المادة الرابعة احكام الفقرة (أ) من المادة (٥٣) من القانون الاساسي

٥ - تعيد المادة الخامسة احكام الفقرة (٢) من المادة ٥٣ من القانون الاساسي

٦ - تعيد المادة السادسة احكام الفقرة (٢) من المادة ٥٠ من القانون الاساسي وقد وضع نص للاستئناف الى محكمة الاستئناف النظامية .

لجنة صفة العمل